

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

بدء توزيع الأرباح النقدية لـ «الوطني» و«بوبيان»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن بنك الكويت الوطني أقاده بأنه بدأ بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 30٪ للمساهمين المسجلين بسجلات البنك بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 2015/3/7 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة - برج احمد اعتباراً من أمس الأربعاء. وأفاد «بنك بوبيان» بأنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 5٪ للمساهمين المسجلين بسجلات البنك بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 2015.3.8 وذلك اعتباراً من اليوم الخميس.

انخفاض النفط سيدفع إلى تقليص الإنفاق العام وزيادة أعباء الديون بدرجات متفاوتة في دول الخليج

«موديز»: الكويت الأقوى والأكثر مقاومة لانخفاض أسعار النفط

اعتمدت السعر العادل للبرميل النفط عند 75 دولاراً للبرميل مما يجعل التوقعات بأن يكون لديها عجز كبير في إجمالي الناتج المحلي يصل إلى 8٪، والذي سيستمر تمويله من خلال مزيج من سحب الودائع الحكومية وإصدار سندات دين وبيع بعض الأصول.

البحرين

قال التقرير ان البحرين لم تفصح عن ميزانياتها لعام 2015 لكنها نفذت سلسلة من الإصلاحات الموجهة لخفض تكلفة الدعم بما في ذلك رفع أسعار الغاز للمنشآت الصناعية، ومع ذلك فإن هذه التدابير من شأنها أن تؤثر على القدرة التنافسية للصناعات غير النفطية، والتي تعتمد على مدخلات الطاقة الرخيصة، فيما أكد الصندوق السيادي للبحرين ممتلكات أن البحرين لا تنظر في بيع أصول لسد أجزاء من العجز المالي.

الإمارات

وبين التقرير ان الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات كشفت عن ميزانياتها لعام 2015 في شهر أكتوبر من العام الماضي، وتوقعت الميزانية زيادة 6.7٪ في إنفاقاتها مقارنة بميزانية 2014، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة الاتحادية حددت معدل الإنفاق الحكومي عند 11٪ فقط لتكون إمارة أبوظبي هي أكبر منق و التي لم تكشف بعد عن ميزانياتها المستقبلية. وأشار التقرير إلى أن إطار الإنفاق في الإمارات أقل مرونة من باقي دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بسبب التحويلات الكبيرة لها من قبل إمارة أبوظبي.

المملكة العربية السعودية

ذكر تقرير «موديز» أن المملكة العربية السعودية أعلنت عن ميزانياتها لعام 2015 في أواخر شهر ديسمبر الماضي على أساس متوسط سعر عادل للبرميل النفط عند 60 دولاراً للبرميل، مما يدل على أن هناك ارتفاعاً في معدل إجمالي الإنفاق بـ 0.6٪، وأشار التقرير إلى أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الجاري دلت على الزيادة في الإنفاق خلال 2014 على غرار معظم السنوات منذ عام 2010.

بالموارد الهيدروكربونية على أن تستمر في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية طويلة الأجل التي أقرتها قبل استضافتها لنهايات كأس العالم لكرة القدم عام 2022.

وبالنسبة لكل من البحرين وعمان، فنظراً لاستجابة الحكومات للتعامل مع انخفاض أسعار النفط، فإنها تشهد تباطؤاً في النمو بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من عام 2015، إذا تم وضع مشاريع استثمارية في الإنفاق وتطرق تقرير موديز إلى منحنى الجدارة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال 2015، حيث قال إن التأثير المباشر على الدول الخليجية يختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لعدم استقرار أسعار النفط والغاز في الوقت الراهن، وتعرض الأسعار لموجة من الانخفاضات الحادة على مدار 6 أشهر وتقريرا منذ يونيو 2014، مشيراً إلى أن الموازنات الحكومية للدول الخليجية اختلفت فيما بينها نظراً لاختلاف إيفاء الحساب الجاري ومعدلات النمو الاقتصادي، لذلك فإن انخفاض أسعار النفط سيدفع إلى تقليص الإنفاق العام وزيادة أعباء الديون بدرجات متفاوتة في دول الخليج.

وصنّف التقرير الدول إلى دول مصدرة ومستوردة للنفط، وبالنسبة للدول المستوردة ذكر التقرير أن التصنيفات السيادية للخمس دول المستوردة للنفط في المنطقة هي عند مستوى الاستثمار الفرعي «Sub-investment grade»، فيما كان هناك اثنان تم تصنيفهما بالسالب وهما كل من تونس (Ba3) ولبنان (B2)، فيما أشار التقرير إلى أن تصنيفات دول مجلس التعاون الخليجي السست الأعضاء المصدرة للنفط في المنطقة هي عند الدرجة الاستثمارية «Investment grade» مع توقعات بأن تبقى كما هي حتى نهاية 2015.

سلطنة عمان

أشار تقرير «موديز» إلى ان ميزانية عمان التي تم الإعلان عنها في الاول من يناير الماضي

محدث فاخوري

قال تقرير وكالة موديز إن الكويت وقطر هما الأكثر مقاومة لانخفاض أسعار النفط، لما تتمتع به الدولتان من قوة في المركز المالي وانخفاض قيمة السعر العادل للبرميل النفط (السعر الذي تتعادل فيه إيرادات الدولة مع المصروفات) 45 دولاراً للبرميل، مشيرة إلى أن الكويت وقطر تتمتعان باحتياطيات مالية كبيرة تم رصدها على مدار السنوات الماضية والتي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعات فوق مستوى الـ 100 دولار للبرميل.

وذكر تقرير موديز الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن انخفاض أسعار النفط منذ أواخر شهر يونيو 2014 دفع الكويت إلى أخذ تدابير وقائية للحد من الإنفاق وبالأحرى ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه من المواطنين، مشيراً إلى أن الكويت وقطر تتمتعان بمرونة عالية بالنسبة لحصة الفرد من كميات النفط.

وأشار التقرير إلى أنه وفي نهاية شهر يناير الماضي قدمت الكويت عبر وزارة المالية مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية المقبلة 2016/2015 والذي تضمنت أكبر خفض للإنفاق بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بمعدل 17.7٪، متوقعة أن تحقق الكويت فائضاً مالياً آخر خلال 2015، وذلك مع بدء تحسن أسعار النفط واستقرارها على مدار الأشهر الفائتة.

وعن النمو الاقتصادي قال التقرير إن التأثير على النمو لن يكون موحداً بين دول مجلس التعاون بل سيختلف فالبلدان ذات الموارد المالية الحكومية القوية والمشاريع التنموية الجارية مثل الكويت وقطر سترى معدلات نمو مستقرة أو حتى تحسّن في النمو الاقتصادي خلال 2015.

وفي حالة الكويت سيتم تحسن أداء النمو الاقتصادي من خلال تحسّن الحالة السياسية، التي يتميز بها مجلس الأمة الحالي الأكثر تعاوناً مع الحكومة، وتوقع التقرير أن تخفض قطر من الإنفاق العام نتيجة لانخفاض الإيرادات المتعلقة

الكويت الوحيدة

خليجياً في تخفيض

الإنفاق الاستثماري

بمعدل 17,7٪ في

الميزانية المقبلة

تصنيفات دول الخليج

الست ستظل عند

الدرجة الاستثمارية..

حتى نهاية 2015

الموارد الحكومية

القوية والمشاريع

التنموية ستعطي

الكويت وقطر

معدلات نمو مستقرة



الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الكويت حالياً من تعاون مجلس الأمة مع الحكومة انعكس بالإيجاب على تحسن أداء النمو الاقتصادي على الرغم من انخفاض أسعار النفط (قاسم باشا)

شركة الاتصالات الكويتية VIVA

(شركة مساهمة كويتية عامة)

دعوة إلى حضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يسرّ مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية دعوتكم لحضور إجتماع الجمعية العامة (العادية) والذي سيعقد يوم الثلاثاء الموافق 2015/03/31، في تمام الساعة 10:30 صباحاً، في فندق الجميرا - قاعة بدرية، وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة أدناه:

1. عرض تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م والمصادقة عليه.
2. عرض تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.
4. المصادقة على البيانات المالية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.
5. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
6. الموافقة على بند شراء أسهم الخزينة وفقاً لما تلص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م./ق.ت.أ.ت.ش/2013/6).
7. الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م والبالغة 152,061 د.ك.
8. إضلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.
9. تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وتغويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.
10. تعيين أعضاء الهيئة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وتغويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
11. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

لذا، فعلى السادة مساهمي الشركة الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية، مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعار التحويل الأصلي لاستلام بطاقات الحضور وجدول أعمال الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة

VIVA



حقائق عن برنامج التيسير الكمي الأوروبي

• محدث فاخوري

- لتجنب بلوغها حصة أغلبية حال وجود أي إعادة لهيكله الديون.
- 6 - البنك المركزي الأوروبي سيشتري فقط في الأسواق الثانوية «الموازية».
- 7 - البنك المركزي الأوروبي سيشتري الديون المتبقية والحالة الأجل فقط ما بين 2 و30 عاماً.
- 8 - أعلن البنك المركزي الأوروبي عن قائمة بأسماء الهيئات والشركات العالمية أو المحلية الكبرى التي سيشتري ديونها وهي:
 - بنك التنمية الأوروبي «Council of Europe Development Bank»
 - الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية «Atomic Energy Community»
 - مركز الاستقرار المالي الأوروبي «Financial Stability Facility»
 - آية الاستقرار الأوروبي «European Stability Mechanism»
 - بنك الاستثمار الأوروبي «European Investment Bank»
 - الاتحاد الأوروبي «European Union»
 - بنك الشمال الاستثمار «Nordic Investment Bank»
 - صندوق الضمان D'amortissement دي لا ديت سوشيال «Caisse d'amortissement de la dette sociale (CADES)»
 - الاتحاد الوطني أنتر بروفيشنال للعمال الصناعيين والتجارين «Union Nationale Interprofessionnelle pour l'Emploi dans l'Industrie et le Commerce (UNEDIC Instituto de»
 - المؤسسة الرسمية للائتمان «Credito Oficial»
 - بنك التعمير الائتماني «Kreditanstalt fuer Wiederaufbau»
 - بنك Landesreditbank Baden-Württemberg Foerderbank»
 - بنك Landwirtschafliche Rentenbank»
 - بنك NRW.Bank»

أعلن البنك المركزي الأوروبي عن بعض الحقائق حول برنامج التيسير الكمي الذي يسعى من خلاله البنك لإبقاء معدل التضخم قريباً من 2٪ على المدى المتوسط، ولاستعادة هذا بدأ بالفعل البنك المركزي الأوروبي أمس بتنفيذ برنامج التيسير الكمي الذي سيضخ من خلاله 60 مليار يورو شهرياً في الاقتصاد، وفقاً لبلومبيرغ.

وقال رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي إنه بحلول سبتمبر من العام المقبل، سيكون هناك أكثر من تريليون يورو قد تم ضخها بموجب هذا البرنامج، ليكون هذا هو آخر خيار لدى سياسة البنك المركزي الأوروبي لإعادة إحياء النمو الاقتصادي ودرء الانكماش في منطقة اليورو.

وسيكون دور هذه المشتريات البديلة من أجل تمكين المركزي الأوروبي من سد النقص إلى حد الكفاية البالغ 60 مليار يورو كهدف شهري.

5 - البنك المركزي الأوروبي لن يشتري حصة أكثر من 25٪ من أي دين «إصدار» بعينه